A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/587/Add.5
6 December 1999

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٩ (هـ) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
الهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد حسام الدين آلا (الجمهورية العربية السورية)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٩ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/54/587). واتُّخذ إجراء بشأن البند الفرعي (هـ) في الجلستين ٢٥ و ٤٤ المعقودتين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/54/SR.25 و 44).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/54/L.11 و L.53

٢ - في الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل غيانا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار معنونا "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية" (A/C.2/54/L.11)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان

---

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في تسعة أجزاء، تحت الرمز A/54/587 و Add.1-8.

كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وكذلك في منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

"وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩ /١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٠/١٢٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٢/١٨٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

"وإذ تؤكد من جديد استمرار سلامة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل،

"وإذ تشير إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولياته، حسبما عهد بها إليهما في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينيات، بصياغة السياسات وتوفير التوجيه لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية، وتنسيق تلك الأنشطة،

"وإذ تلاحظ بصفة خاصة أن هناك حاجة إلى تعزيز دور منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعالج مسائل الهجرة كي تتمكن تلك المنظمات من تقديم الدعم التقني الكافي إلى البلدان النامية من أجل كفالة إسهام الهجرة في التنمية،

"وإذ تقر بالآراء التي أعربت عنها غالبية الحكومات التي استجابت للدراسة الاستقصائية، حسبما يرد في تقرير الأمين العام تأييدا لعقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة والتنمية، وإذ تقر أيضا بتنوع الآراء التي جرى الإعراب عنها بالنسبة لمجال المؤتمر وشكله وجدول أعماله،

"وإذ تلاحظ بصفة خاصة أنه يوجد حاليا نقص في بيانات الهجرة وأن هناك حاجة إلى تلك البيانات وإلى وضع نظرية متماسكة تفسر الهجرة الدولية وإلى فهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

"وإذ تلاحظ الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحافل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة مسائل الهجرة الدولية والتنمية عن طريق مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة السياسات الإنمائية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات الرئيسية الأخرى ذات الصلة،

"وإذ تلاحظ أيضا أنه قد جرى عقد اجتماعات ومؤتمرات في سياق التعاون الإقليمي، بما في ذلك "الندوة الدولية: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/ غير الموثقة" التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية، ومؤتمر كومنولث الدول المستقلة المعني بالهجرة، والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى، والاجتماعات التي نظمها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن بناء القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة مع موظفين حكوميين كبار من أوروبا الشرقية والوسطى في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع موظفين حكوميين كبار من جنوب أفريقيا في بريتوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، والاجتماع الذي سيعقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ مع حكومات من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ،

"وإذ تلاحظ كذلك إنشاء برنامج سياسة الهجرة الدولية في أيار/ مايو ١٩٩٨ من جانب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو البرنامج الذي سينفذ بمشاركة من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

"وإذ تدرك أن عملية العولمة وتحرير التجارة، بما في ذلك زيادة استقلالية الاقتصادات، وكذلك زيادة تهميش البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، قد أسهمتا في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

"وإذ تدرك أيضا أنه على الرغم من وجود مجموعات مبادئ مستقرة بالفعل فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم ولتحسين حالة جميع المهاجرين الشرعيين وأسرهم،

"وإذ تقر بأن تحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية له أهمية، من وجهة النظر التحليلية والتشغيلية، وبالحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتماسكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استنادا إلى روح المشاركة الأصيلة والفهم المشترك،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية؛

"٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر؛

"٣ - تشجع الآليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية؛

"٤ - تطلب من جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وإلى غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، أن تستمر، في إطار أنشطتها المتواصلة المكلفة بها، في تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية؛

"٥ - تطلب أيضا من المجتمع الدولي أن يسعى من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خيارا صالحا بالنسبة لجميع الأشخاص؛ وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازنا اقتصاديا أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

"٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يتعرف على المزيد من الآراء من الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملا بقراراتها السابقة، وكذلك من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم في الدورة الثانية والخمسين، واضعا في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشكلات التي لها صلة بالهجرة والتنمية، بما في ذلك إمكان عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛

"٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ إجراء ملائم من خلال اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقاليمية، مثل عقد حلقات دراسية أو اجتماعات خبراء أو ندوات، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، مع أخذ تقرير الأمين العام، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتطلب أيضا من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الملائمة تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛

"٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا يلخص، في جملة أمور، الدروس المستفادة، وكذلك أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الهجرة وسياساتها، من أنشطة مختلفة لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية واضطلع بها على

المستويين الإقليمي والأقاليمي، وأن يوصي، بإجراءات تتعلق بالسياسة يمكن اتخاذها على المستوى الدولي كي تنظر فيها الجمعية العامة مع أخذ ما يلي، ضمن أمور أخرى، في الاعتبار:

"(أ) نتائج الاجتماعات والمؤتمرات التي لها صلة بالهجرة والتنمية والتي عقدت في سياق التعاون الإقليمي؛

"(ب) تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن نظرها في مسألة الهجرة والتنمية؛

"(ج) تقرير الندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التي عقدت في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩؛

"(د) الأعمال التي قامت بها المنظمات والهيئات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في مجال الهجرة الدولية والتنمية؛

"(هـ) الآليات التي يمكن إنشاؤها كي تبحث بطريقة شاملة ومتكاملة جميع القضايا والمسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية؛

"٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقييما لبيانات الهجرة داخل المناطق المختلفة، وفيما بينها، بما في ذلك، حسبما يكون ممكنا، دراسة محاكاة تتعلق بالهجرة الإحلالية بغية تزويد البلدان بمعلومات مفيدة لها صلة بإدارة الهجرة وسياساتها؛

"١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين بندا عنوانه 'الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية'.

٣ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ١ كانون الأول/ ديسمبر، عرض السيد ألكساندرو نيكولسكو (رومانيا)، نائب رئيس اللجنة، مشروع قرار معنونا "الهجرة الدولية والتنمية" (A/C.2/54/L.53)، قدمه على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.11.

٤ - وعند عرض مشروع القرار، قام نائب الرئيس بتنقيحه شفويا كالتالي:

(أ) أضيفت في آخر الفقرة التاسعة من الديباجة العبارات "ولا سيما في سياق التعاون الإقليمي"؛

(ب) في الفقرة ٦ من المنطوق، استعيض عن لفظة "مشكل" بلفظة "مشاكل".

٥ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين ببيانين (انظر A/C.2/54/SR.44).

٦ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/54/L.53 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/54/L.53، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/54/L.11 بسحب مشروعهم.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة[١]، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢١ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم، المتعلق بالهجرة الدولية وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٢]، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] وكذلك في منهاج العمل[٤] الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩ /١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ تؤكد من جديد استمرار صحة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٥]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٦]، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٧]، واتفاقية حقوق الطفل[٨]،

وإذ تشير إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أناطه بهما ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينيات، من مسؤوليات تتصل بصياغة السياسات وتوفير التوجيه لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية، وتنسيق تلك الأنشطة،

وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى بتعزيز دعمها التقني للبلدان النامية لكفالة إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تسلم بتنوع الآراء التي أعرب عنها الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وجدول أعماله[٩]، ونسبتهم ٣٩ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن عدد الذين أيدوا عقد المؤتمر ٤٥ والذين أيدوه جزئيا ٥ والذين عارضوه ٢٦،

وإذ تلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى مزيد من بيانات الهجرة، وإلى وضع نظرية متماسكة تفسر الهجرة الدولية، وفهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

وإذ تلاحظ أيضا الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحافل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية عن طريق مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التخطيط الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الرئيسية ذات الصلة،

---

(٥) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٦) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(٧) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق،

(٨) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(٩) انظر A/54/207.

وإذ تلاحظ مع التقدير العديد من الاجتماعات والمؤتمرات المعقودة بشأن الهجرة والتنمية[١٠]، ولا سيما في سياق التعاون الإقليمي،

وإذ تلاحظ أيضا قيام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في أيار/ مايو ١٩٩٨، بوضع برنامج سياسة الهجرة الدولية، الذي سينفذ بالتشارك مع منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تدرك أن عملية العولمة وتحرير التجارة، بما تنطوي عليه من اتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين كثير من البلدان وفيما بينها وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، قد أسهمت، من بين عوامل أخرى، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

وإذ تدرك أيضا أنه على الرغم من وجود مجموعات مبادئ راسخة، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم وأنه يستصوب تحسين حالة جميع المهاجرين الشرعيين وأسرهم،

---

(١٠) بما في ذلك "الندوة الدولية: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/غير الموثقة" التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية (انظر A/C.2/54/2، المرفق) والمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة المعقود في جنيف في ٣٠ و ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٦، والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى؛ والاجتماعات التي نظمها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن بناء القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة مع موظفين حكوميين كبار من أوروبا الشرقية والوسطى في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع موظفين حكوميين كبار من جنوب أفريقيا في بريتوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، ومع حكومات من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ ومؤتمر حوض البحر الأبيض المتوسط المعني بهجرة السكان والتنمية المعقود في بالما دي مايوركا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التابعة لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وإذ تقر بأن تحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية له أهمية، من وجهة النظر التحليلية والتشغيلية، وبالحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتماسكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استنادا إلى روح الشراكة الحقيقية والفهم المشترك،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية[١١]؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر؛

٣ - تشجع، الآليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية، حسب الاقتضاء؛

٤ - تطلب من جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية؛

٥ - تطلب أيضا من المجتمع الدولي أن يسعى من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خيارا صالحا بالنسبة لجميع الأشخاص؛ وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازنا اقتصاديا أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس، عند الإمكان، المزيد من الآراء من الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٥٢، وكذلك من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين[١٢]، واضعا في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشاكل التي لها صلة بالهجرة والتنمية؛

---

(١١) A/54/207، يتضمن التقرير معلومات عن مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة قضايا الهجرة.

(١٢) A/52/314.

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقاليمية، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، مع أخذ تقرير الأمين العام[١١]، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المناسبة على تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛

٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا يلخص، في جملة أمور، الدروس، وكذلك أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الهجرة وسياساتها، المستفادة من شتى الأنشطة التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية المضطلع بها على المستويين الإقليمي والأقاليمي، وأن يوصي، بإجراءات تتعلق بالسياسة يمكن اتخاذها على المستوى الدولي كي تنظر فيها الجمعية العامة مع أخذ ما يلي، ضمن أمور أخرى، في الاعتبار:

(أ) تقرير لجنة السياسات الإنمائية[١٣] عن نظرها في مسألة الهجرة والتنمية؛

(ب) الأعمال التي قامت بها الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال الهجرة الدولية والتنمية؛

(ج) الآليات التي يمكن إنشاؤها داخل منظومة الأمم المتحدة كي تبحث بطريقة شاملة ومتكاملة مسألة الهجرة الدولية والتنمية؛

(د) ضرورة تقديم تحليل للبيانات المتصلة بالهجرة داخل مختلف المناطق وفيما بينها، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٩ - تقرر أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند الفرعي المعنون "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية"، للتصدي لقضية الهجرة.

- - - - -

(١٣) انظر A/54/207، الفقرات ٤٢-٤٤.